أحوال لواءِ البصرة في تقارير المفتش الإداري أمين خالص (١٩٥١-١٩٥٢)

أ.م. د. فراقد داود سلمان الشلال

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

Email: Faraqd.Alshalal@uobasrah.edu.iq

الملخص

حَظي لواء البصرة بما لم تحظَ بهِ الألوية العراقية الأخرى من موقع استراتيجي متميز، أكسبهُ مكانةً اقتصادية وثقافية كبيرة، إذ يُعد بوابة الخليج العربي من جهة الشمال، ومنفذ العراق البحري الوحيد إلى دول العالم كافة. وامتلاكُه لهذه المكانة أدّى إلى ظهور العديد من الشخصيات والبيوتات والأسر المميزة، التي كان لها أثر كبير في تطور أحوال لواء البصرة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فضلًا عن وجود آلاف المزارع والبساتين، والعديد من المصانع والمعامل الحكومية. لذلك أولت وزارة الداخلية اهتمامًا كبيرًا بلواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري لتشخيص مواطن الضعف في المؤسسات الحكومية وإصلاحها قدر الإمكان، فوقع اختيارها على أمين خالص للقيام بهذه المهمة بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٢.

الكلمات المفتاحية : التفتيش الإداري، البصرة، أمين خالص، أبو الخصيب.

Conditions of the Basra District in the reports of Administrative Inspector Amin Khalis (1951-1952)

Assist. Prof. Dr. Faraqd Dawood Salman Al-Shalal
Center of Basra and Arab Gulf Studies / University of Basrah
Email: Faraqd.Alshalal@uobasrah.edu.iq

Abstract

The Basra Brigade enjoyed what other Iraqi brigades did not have in terms of a distinguished strategic location, which gave it a great economic and cultural importance, because it is considered the gateway to the Arabian Gulf from the north, and Iraq's only maritime outlet for all countries of the world. In addition its possession of this status led to the emergence of many personalities, houses, and distinctive families, which had a great impact on the development of the economic, social and intellectual conditions of the Basra District, in addition to the thousands of farms and orchards and the presence of many factories and government laboratories. So the Ministry of Interior paid great attention to the Basra District through administrative inspection reports to diagnose weaknesses in government institutions and repair them as much as possible. They chose Amin Khalis to carry out this mission during the years (1951-1953).

Keywords : administrative inspection, Basra, Amin Khalis, Abi Al-Khasib.

المقدمة

إنَّ وجود نصوص نظام للعمل لن يكون ذا أهمية، إلا بوجود رقابة فاعلة من قِبَل الدولة عليها. لذلك، اضطلعت المفتشية العامة التابعة لوزارة الداخلية العراقية، منذ بدايات الحكم الملكي وتحديدًا عام ١٩٢٣، بمهام عديدة هدفها تعزيز وتحسين قدرة الإدارة على تلافي كل العوائق التي تقف بوجهها، لتسعى الوزارة إلى تذليلها. وبما أنَّ التفتيش الإداري يُشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام إدارة العمل ويحتل مكانة مهمة في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، فضلًا عن كونه المحرك الأول لعملية التطور ورخاء المجتمع، فقد زودت وزارة الداخلية العراقية المفتشين الإداريين بعد عام ١٩٤٨ بصلاحيات واسعة. وبما أنَّ لواء البصرة يتمتع بمقومات اقتصادية متميزة ووجود عدد كبير من المؤسسات الحكومية، فقد أكسبه ذلك أهمية كبيرة لدى وزارة الداخلية؛ لذا وقع اختيار الوزارة على أمين خالص لتفتيش اللواء خلال المدة ١٩٥١-١٩٥٢، وذلك لكونه من بين الموظفين المحنكين في الإدارة والحائزين على اقتدار مهني كبير. كان هدفه تحسين الحالة الإدارية في لواء البصرة وتشخيص مواضع الخلل فيه وإرسال التقارير إلى وزارة الداخلية لإصلاحها، وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة له.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال دور عماد تفتيش العمل، أي المفتش الإداري، الذي اضطلع بهذه المهمة أمين خالص خلال مدة تفتيشه لواء البصرة بين عامي ١٩٥١-١٩٥٢، وذلك من خلال إنفاذ قانون العمل الفعّال، سواء عبر التنبيه الشفوي أو الإنذار الكتابي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على دور المفتش الإداري أمين خالص في تقييم وتقويم مسارات العمل في المؤسسات الحكومية في لواء البصرة، وذلك من خلال النصح والإرشاد وتطبيق قواعد نظام العمل واللوائح الوزارية، وفق الصلاحيات المخولة له.

أقسام البحث

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول لمحة تاريخية عن التفتيش الإداري في العراق، وخصص المبحث الثاني لدراسة التفتيش الإداري لأمين خالص في لواء البصرة بين عامي ١٩٥١-١٩٥٢ .أما المبحث الثالث، فقد سلط الضوء على تقارير أمين خالص عن تفتيش نواحي وأقضية لواء البصرة .يتبع هذه الأقسام الخاتمة وقائمتا الهوامش والمصادر.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن التفتيش الإداري في العراق

بعد أن ألغت الإدارة البريطانية وظائف المشاورين ومعاونيهم في الألوية العراقية عام ١٩٢٣، أسست في العام نفسه مفتشية إدارية عامة تابعة لوزارة الداخلية. تألفت هذه المفتشية من رئيس مفتشين ومفتشين إداريين يُعينون حسب الحاجة، وكان مستشار وزارة الداخلية يمارس مهام رئيس المفتشين، بالإضافة إلى وظيفته الأصلية، مع جعل مقر المفتشين الدائم في بغداد. ثم يُرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الظروف وما تراه وزارة الداخلية مناسبًا.[١] ولقد حدد نظام التفتيش الإداري لعام ١٩٢٣ وظائف المفتشين الإداريين في قيامهم بالتفتيش في الألوية العراقية ورفع التقارير إلى وزارة الداخلية عن الأمور التالية[٢]

أولاً: الأمن العام وتنفيذ القوانين، ومعرفة أسباب زيادة الجرائم، ورفع المقترحات للحد منها أو قطع دابرها.

ثانياً: توزيع أفراد الشرطة واستخدامهم في البلاد.

ثالثاً: الاطلاع على أمور العشائر والمسائل المتعلقة بإسكانهم. وعلى كيفية حسم منازعاتهم استنادًا إلى قانون دعاوى العشائر.[٣]

رابعاً: رفع التقارير عن السجون في الألوية العراقية.

خامساً: الإشراف على انتخابات المجالس النيابية والإدارية والبلدية.

سادساً: متابعة أمور البلديات وميزانياتها واعمال المجالس الإدارية.

سابعاً: الإشراف على الأوضاع الصحية والبيطرة والزراعة.

ثامناً: تدقيق سجلات إحصاء النفوس ومعاملات الاستملاك والمباني الأميرية.

تاسعاً: دراسة احتياجات الألوية للمشاريع الإروائية والسدود وجميع الأمور الإدارية المكلف بها الموظفين الإداريين حسب الانظمة والقوانين، فضلاً عن تنفيذ التعليمات الصادرة عن الوزارات، مع إبداء الرأي بشأن الإصلاحات التي يراها المفتشون الإداريون مناسبة لتحسين الحالة الإدارية وتطور البلاد.

ولقد كان إقرار هذا القانون محاولة من عبدالمحسن السعدون[٤] امتصاص نقمة العراقيين الذين طالبوا بطرد المستشارين البريطانيين[٥] من الألوية العراقية لسوء تصرفهم وتماديهم في إيذاء الناس،[٦] لذلك عمل ناجي السويدي على تقليص عدد المستشارين البريطانيين وإبدالهم بموظفين عراقيين أكفاء وذلك بتطبيق نظام وزارة الداخلية رقم(٢٠) لسنة ١٩٢٩ والذي نصّ على أن تكون وظيفة المستشار وظيفة استشارية وليست إجرائية، أي أنه يبدي رأيه في المسائل التي تحال إليه من قبل الوزير، وهو رئيس هيئة التفتيش الإداري ويقوم بإصدار الأوامر للمفتشين بالإنابة عن

الوزير.[٧] أما فيما يخص هيئة التفتيش فتكون مرتبطة برئاسة التفتيش الإداري وتقوم بواجبها بحسب نظام التفتيش الإداري، وبناءً على ذلك ليس للمفتش الإداري حق في التدخل في أمور الأجراء أو يصدر الأوامر إلى الموظفين بدلاً عنه، وأن يقترح ما يراه مناسباً من الإجراءات الصادرة عن الوزارة بواسطة رئيس هيئة التفتيش.[٨]

وفيما يخص التفتيش الإداري فبعد انضمام العراق إلى عصبة الامم المتحدة في ٣ تشرين الأول١٩٣٢[٩]، فأصبح لزاماً إيجاد إدارة وطنية تتمتع بالكفاءة وحسن التدبير والاستقلالية والمهنية، لذلك رفع مجلس النواب قانون التفتيش الإداري الجديد إلى الملك فيصل الأول(١٩٢١-١٩٣٣) فكان اصداره في ٨ تموز١٩٣٣ [١٠] . نصَّ النظام على إجراء التفتيش مرتين في السنة، بحيث لا تقل المدة بينهما عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر. هناك أنواع من التفتيش: التفتيش الدوري والشامل، وهو تفتيش شامل وعام يُجرى مرة واحدة على الأقل في كل سنة، ولا تتم زيارة تفتيشية أخرى في نفس العام إلا بعد ورود إخبارية أو شكوى؛ والتفتيش التتبعي، الذي يسمى أيضًا إعادة التفتيش، ويُجرى في حالة مخالفة المؤسسة للضوابط والأنظمة، حيث يُطلب من المؤسسة إزالة المخالفة، وإذا لم تلتزم بالنصح والإرشاد، يتم إنذارها كتابيًا؛ وأخيرًا، التفتيش التخصصي، وهو التفتيش الصحي الذي يشمل الاطلاع على المستشفيات والمستوصفات. الصحية.[١١] أما فيما يخص أهم الأعمال المناطة بالمفتشين الإداريين فهي [١٢]

أولاً: الأمن العام وتطبيق القوانين والانظمة.

ثانياً: الصحة والبيطرة.

ثالثاً: معاملات الاستملاك.

رابعاً: أعمال الري والزراعة.

خامساً: الانتخابات المحلية والبلدية.

سادساً: الطرق والجسور.

سابعاً: تفتيش السجون واماكن التوقيف.

توسعت المهام المناطة بالمفتشين الإداريين في العراق عقب أحداث مايس ١٩٤١ بشهر واحد، إذ انتشرت الفوضى في عمومه، وخاصةً في العاصمة بغداد. ولقد اشتملت الفوضى على حوادث السرقة والنهب لمنازل اليهود والاعتداء عليهم بالضرب، وراح ضحية تلك الأحداث ١٨٠ يهوديًا وأصيب العشرات منهم. وساءت الأوضاع في بغداد كثيرًا بعد استيلاء الأهالي على المحلات والأسواق [١٣] فأمر وزير الداخلية بتشكيل لجنة تحقيقية برئاسة محمد توفيق النائب وعضوية المفتش الإداري عبدالله القصاب[١٤] ممثلاً عن وزارة الداخلية، وسعدي صالح ممثلًا عن

وزارة المالية. وقد أوضحت اللجنة أن سبب الاضطرابات الأمنية هو سوء تصرف مدير الشرطة العام ومتصرف لواء بغداد وآمر الانضباط العسكري، لأن إطلاق النار على اليهود كان على مرأى ومسمع من هؤلاء. لذلك، رفعت اللجنة توصية تقضي بإقالة المسببين لهذه الاضطرابات، آملين من أصحاب القرار في وزارة الداخلية إصلاح الأوضاع الأمنية واستتباب الأمن والهدوء في العاصمة.[١٥]

المبحث الثاني: التفتيش الإداري لأمين خالص للواء البصرة بين عامي ١٩٥١-١٩٥٢

تطورت هيئة التفتيش الإداري في العراق خلال حقبة الخمسينيات خاصة بعد خروج العراق من عنق زجاجة الاضطرابات لعام ١٩٤٨.[١٦] فقد أصدر رئيس المفتشين الإداريين حزمة تعليمات لشمول عدد من المؤسسات والدوائر الحكومية بالتفتيش الإداري، مثل الإشراف على طرق نقل الركاب البرية والبحرية، والتشديد على رصف الطرق والشوارع في الأقضية والنواحي البعيدة عن مراكز الألوية، والاهتمام بالنواحي المجتمعية، ومكافحة الظواهر السلبية في المجتمع العراقي، مثل البغاء والسرقة والقتل والخطف والزنا، للحفاظ على نسيج المجتمع العراقي المسلم. لذلك، فقد تنوعت تقارير المفتشين الإداريين بين تقارير منتظمة وبشكل دوري عن البلدية والمعارف والشرطة، أو فصلية، وخاصة التقارير التي تهتم بمكافحة التهريب على الحدود العراقية – الكويتية، أو تقارير تفتيشية تُرسل بطلب من وزير الداخلية، خاصة تلك التقارير التي تهتم بشؤون مجالس الألوية وأمنها العام ومدى تنفيذ القوانين من عدمها. [١٧]

أولاً: تفتيش مجلس اللواء العام في البصرة

تُدار البصرة من قبل المتصرفية وهي مركز اللواء، والمتصرف هو الرئيس الأعلى في اللواء وتنحصر فيه السلطات كافة، وهو مسؤول عن إدارة اللواء وتخضع لإدارته كافة الدوائر المحلية، وتتألف تشكيلات المتصرفية من ديوان المتصرفية وخزينة اللواء ومديرية واردات اللواء.[١٨] ويُعد أمين خالص[١٩] من بين أبرز المفتشين الإداريين الذين كانوا يؤدون عملهم بمهنية عالية وواجه تحديات كثيرة في عمله تغلب عليها بفضل خبرته في مجال التفتيش فقد قام بتفتيش مجلس اللواء العام في البصرة بناءً على طلب من وزير الداخلية [٢٠] والتقى بسكرتير المجلس العام عبدالكريم المجموعي وعدد من الموظفين [٢١] واطلع على كشوفات الحسابات وكانت كالتالي:

المصروفات	المبالغ
ضريبة الأملاك	٢٧٠٠٠دينار
إنشاء مستوصف في حمدان على أراض أميرية.	٣٦٥٠ دينار
إنشاء مستوصف في قرية الدعيجي.	٣٦٣٠دينار
إعانة المدارس الأهلية والجمعيات والنوادي	١٧١٥٠ دينار
مديرية المعارف لشراء حليب وتوزيعه على الطلاب.	١٧٣٧ دينار
منحة من الخزينة لتجفيف البرك والمستنقعات	٢٥٠٠ دينار
إكمال تبليط الطريق الواصل بين الزبير والشعيبة	٦٦٠٠دينار
إنشاء مستوصف في العلوان في قضاء القرنة تبرع بالأرض.	٣٦٣٠ دينار
المجموع	٤١,٥٩٧ دينار

ومما تجدر الإشارة إليه أن أمين خالص شرع بعد ذلك في تفتيش مديرية واردات اللواء، التي كان يديرها حسن عريم. وكانت واردات المديرية كالتالي: إن مجموع التحققات لسنة ١٩٥٠ كان (١١٥,٧٤٢ دينارًا و٢٠٣ فلوس)، وقد انخفضت تحققات هذه السنة إلى (١٠١,٨٥٢ دينارًا و٥٠ فلسًا). ويُعزى سبب هذا النقص إلى أن ضريبة الأملاك للمدة من ١ تشرين الأول ١٩٥٠ حتى نهاية السنة المالية المنصرمة كانت (١٥%)، أما المدة من الأول من تشرين الأول ١٩٥١ حتى نهاية السنة المالية الحالية فقد انخفضت إلى (١٠%). ويعود السبب في ذلك إلى خلو دور اليهود الذين سُقِطت عنهم جنسياتهم وسافروا خارج بلاد العراق.[٢٢]

ثم عرّج أمين خالص في تفتيشه على مركز اللواء، وكان مجلس الإدارة تحت مسؤولية علي غالب خليل، بينما كان يوسف محمد كريم يدير ملاحظية شؤون العشائر، وهو أحد خريجي كلية

الحقوق العراقية لسنة ١٩٤١. وعلاوة على وظيفته الأصلية، التي كانت الترجمة، كان يتقاضى راتبًا قدره (١٨ دينارًا). ولم تنظر المتصرفية في أي دعوى عشائرية، حيث لم تنظر معاونية المتصرفية، باعتبارها قائمقامية المركز، خلال هذه السنة إلا في دعوى واحدة.[٢٣]

ثانيا: دور تقرير تفتيش دائرة الكمارك والمكوس في الحد من التهريب

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، انتشرت ظاهرة التهريب بين الدول، وأصبح العراق ساحة مفتوحة لهذه الظاهرة. وكانت معظم السلع التي كانت تُهرّب إلى العراق من الأقطار المجاورة هي دفاتر ورق السجائر اللف، والسجائر الأمريكية، والعطور، واللوازم النسائية، والمصنوعات السكرية. وكان الدافع إلى التهريب هو ارتفاع نسبة الرسوم الكمركية في العراق وانخفاضها في تلك الدول. وقد قلَّ التهريب في حقبة الخمسينيات بنسبة ملحوظة، بسبب ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المجاورة، ومنها الكويت، وازدياد القوة الشرائية لدى الناس هناك. كما أن جهاز المكافحة يُدار بحزم وإحكام، ويبلغ سنوياً عن ما يُصادَر في قضايا التهريب نحو مائة ألف دينار، يذهب ربعها كإكراميات للمصادرين من الموظفين وأفراد الشرطة والمخبرين تشجيعاً لهم على القيام بهذه الأعمال الشاقة الخطرة.[٢٤]

وتوصّل أمين خالص بعد الانتهاء من تفتيش المديرية إلى أن مدير الكمرك، محسن القزويني، استلم إدارة المديرية منذ تسعة شهور، وكانت حالة الكمارك وموظفيها تتسم بالتسيب والإهمال، الأمر الذي شجع المهربين برّاً وبحراً. وكان سبب ازدياد الإيراد الشهري من ١٢٠٥,٦١٤ دينار إلى ٢٩٠٦,٤٥١ دينار خلال عام واحد هو أن معظم التجار اليهود يتفقون مع موظفي هذا المركز على ذَرْع أطوال المنسوجات؛ فبدلاً من أن يُذكر مقدار طول الذَرْع (٣٢ مترًا أو ياردة)، يُذكر أنها ٣٠ مترًا، فتكون الرسوم ضئيلة.[٢٥] وأما في صفوان فقد كان المسافرون عندما يصلون إلى هذا المركز لا يذكرون المبالغ التي بحوزتهم وبالتأكيد هي فائضة عن استعمالهم الشخصي، بل يتفق مع الموظف المسؤول بعدم ذكرها في الاستمارة الخاصة، وإن زيادة إيرادات الكمارك السنة الماضية(١٨٠،١٢٨ دينار)عن السنة الحالية(١٨٣٨،٨٠٢ دينار)، بدأ المدير الحالي يُظلل المهربين باستخدام الزوارق التجارية الأهلية لمراقبتهم وتعقبهم، وليس الزوارق الحكومية وبذلك بلغت المبالغ المالية المضبوطة(٦٩٣٢٨،٤٧٩ دينار) [٢٦]

ولم يغفل أمين خالص عن تدوين كل تقاريره المرفوعة إلى وزارة الداخلية والتي شملت في بعض الأحيان تحليل مدراء النواحي والأقضية. على سبيل المثال، سجل اعتراف مدير ناحية الزبير الخاص بالتهريب والذي ذكر فيه أن التهريب موجود بصورة منتظمة وفظيعة، بالرغم من جهود مأمور الشرطة ومدير الناحية وموظفي الحدود وشرطة الجمارك. أكد أمين خالص أن هناك

موظفين متعاونين مع المهربين. أرسل مدير جمارك ومكوس البصرة إلى متصرفية لواء البصرة تقريرًا أهم ما جاء فيه: لا نؤيد مطلقاً أن التهريب جار بصورة فظيعة. نحن لا ننكر وجوده، ولكن ليس بصورة فظيعة. إن الحدود البرية طويلة والمخافر الجمركية على الحدود الكويتية-العراقية قائمة بواجبها خير قيام وبجميع الوسائل المتاحة لديهم، وموظفو هذه الدائرة يتمتعون بالسمعة الطيبة والدقة والالتزام في العمل. إن تقرير المفتش بني على الظن والاعتقاد والطعن بنزاهة الموظفين، لأنه لم يذكر أي حادثة تدل على تعاون وتواطؤ شرطة الجمارك والموظفين مع المهربين.[٢٧]

إن بعض تجار العشار كانوا يعملون بالتهريب بصورة غير مباشرة حيث كان لديهم العديد من العملاء الذين كانوا يزاولون تلك المهنة، وهم من ورائهم يناصرونهم لدى السلطات الحكومية، ويحاولون قلب الأمور وإبداء الحجج لتغير حقيقة الأمور، فضلاً عن أنهم كانوا على علاقة مباشرة مع بعض السلطات المختصة.[٢٨]

استمرت الشرطة في متابعة التحري عن البضائع المهربة، فكان قضاء أبي الخصيب وقراه حمدان ومهيجران كثير ما كان يعثر فيها على كميات من البضائع المهربة، لاسيما السكر والشاي، وكان للقرنة نشاط في عمليات التهريب، حيث تمكنت الشرطة من القضاء على بعض المهربين، على الرغم من حدوث مصادمات بين رجال الشرطة والمهربين.[٢٩]

إلقاء القبض على أحد الأشخاص [٣٠] المتهمين بتهريب اليهود، وكانت المحكمة قد أصدرت عليه حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وعندما دققت المحكمة المادة المستند إليها في إصدار هذا القرار، وأن قرار حبسه والكفالة كان مخالفا للمادة (٤٣ من نظام دعاوى العشائر وقانون أصول المحاكمات الجزائية) وكانت المحكمة برئاسة فخري الطبقجلي وعضوية كل من عبدالوهاب مصطفى الدباغ ومحمد جواد الاوتاني.[٣١]

ثالثا: تفتيش رئاسة بلدية البصرة

تُعد بلدية البصرة من أقدم المؤسسات الحكومية في البصرة منذ عام ١٨٦٩، تناوب على إدارتها العديد من المديرين الذين تمتعوا بالكفاءة والمهنية، والتقى أمين خالص بمدير البلدية السيد رجب بركات، [٣٢] المبالغ التي استلمتها بلدية البصرة برئاسة عبدالباقي الطه السلمان خلال سنة ١٩٥٠(١٧٦٥٠٠دينار و٩٥٠ فلس) وفي سنة ١٩٥١ (٤٢٩٩٦٨ دينار) خصصت كالتالي لإستكمال بناء دور العمال والتي بلغ عدد الدور التي وصل البناء فيها إلى حد السقف (١٠٦داراً) من أصل٦٧٢ دار، وكذلك إنشاء مدرسة ابتدائية للبنين. اما بالنسبة للسوق العصري فقد اكمل بناء ٣٢ حانوتا في عرصة القشلة والعمل جار لإكمال بقية الحوانيت والبالغ عددها(١٦٩ حانوتا).[٣٣] أما الطرق والجسور، فقد حازت على اهتمام الوزارة لما لها من أهمية كبيرة في الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية للواء. وقد تم تقسيمها إلى قسمين غير متشابهين، إضافة إلى ربط بعضها ببعض وتحديد مواقعها بالنسبة إلى الشوارع. كما تم إنشاؤها بعروض مختلفة، تتراوح بين ممر واحد للذهاب أو الإياب إلى عرض ممرين أو أربعة ممرات، ومشيدة من الحجر أو الحديد أو من الخرسانة المسلحة. كذلك كان للبلدية دور في تعبيد شوارع البصرة، إضافة إلى تأسيس وتطوير وتوسعة الطاقة الكهربائية وإنشاء شبكات للمياه في جميع أقضية لواء البصرة. [٣٤] وتبليط الشارع الشمالي لنهر العشار بتكلفة (٤٨٤٥دينار) وبالتالي تم عمل قوالب رصيف الجانبي للطريق والحجر المستخدم في الرصف هو من جبل سنام. أما المشروع الثاني فهو نهر الفيصلي والذي يبدأ من نهر كرمة علي والذي ينتهي بخور عبدالله، وسيحي الاراضي الواقعة عليه وسيساعد في تصريف مياه الفيضان ويقلل ضغطها على السدود وسيحي أيضاً الكثير من الأراضي المزروعة بالنخيل الواقعة في قضاء أبي الخصيب.[٣٥] وإنشاء المجاري للصرف الصحي عام ١٩٥١ مشاريع مجاري الصرف الصحي وهو من المشاريع المهمة جدا في لواء البصرة من الوجهة الصحية والعمرانية وتألفت لجنة المهندسين العاملين من مهندسي الأشغال والبلديات والسكك والميناء وشركة نفط البصرة، وبعد أن درست اللجنة المشروع من جميع الأوجه قدرت كلفته بنصف مليون دينار وفي هذا المجال رأى المفتش أمين خالص وجوب إكمال هذا المشروع لما يعود على البصرة من فائدة صحية وعمرانية لأنها آخذة بالازدهار لأنها ميناء العراق الوحيد. كما وجد أن المبلغ المخصص لإنشاء مجزرة عصرية كان (٣٤٦١٧,٦٤) دينار، ووصل مبلغ تشييد أربعة جسور هو (٣٢٠٠٠,٠٠٠) دينار.[٣٦]

رابعاً: تفتيش مديرية شرطة الميناء

تتبع مديرية شرطة ميناء المعقل مديرية شرطة البصرة، وكانت معاونية الشرطة في الميناء برئاسة خليل إبراهيم، ومأمور المركز هو السيد محمد علي محمد، بينما تولى علي غالب غريب منصب مدير شرطة الميناء. وفي نطاق مديرية الميناء العامة، سواء من الدوائر الحكومية أو المؤسسات أو المساكن التي يشغلها عمال هذه المديرية، يعيش أشخاص مختلفو النزعات والأهواء، وكثير منهم مؤمنون بمبادئ "الحركات الهدامة الشيوعية". وقد دفع ذلك مدير الشرطة إلى رفع تقرير بتاريخ ٧ آب ١٩٥١ بالرقم (س/٣٦٩) إلى مديرية الميناء العامة، ونسخة منه إلى مديرية الشرطة العامة، وإلى متصرفية لواء البصرة، وصورة منه إلى وزارة الداخلية، يطلب فيه إقصاء أي عامل أو موظف ينتسب لأي حزب سياسي، وتطبيق القانون الذي يحظر على الموظفين الانتماء إلى الأحزاب السياسية.[٣٧]

إلا أن التحرك العمالي في البصرة بدأ بإضراب عمال ميناء البصرة عام ١٩٥٢، حيث طالب العمال بحقوقهم، وساندتهم في مطالبهم الأحزاب السياسية، مثل حزب الاستقلال الذي أوضح في بيان له أن سياسة إدارة الموانئ تتبع أساليب الاضطهاد ضد العمال. كما استنكر الحزب الوطني العراقي[٣٨] برئاسة جعفر البدر كما ندد الحزب الشيوعي وطالب الجماهير البصرية بضرورة الانتقام من قتلة عمال الميناء وطرد البريطانيين وجيوشهم واطلاق حرية التنظيم النقابي كما وقفت صحف الجهاد والشعب إلى جانب العمال.[٣٩]

وأن حركة المرور والنقليات (الترافيك) مهمة جدًا ضمن حدود أملاك هذه المديرية. فلأجل تنظيم السير بصورة تمنع وقوع حوادث الاصطدامات، أؤيد طلب مدير الشرطة بتعيين مفوض لشرطة المرور مسؤول عن ذلك. وإن مجموع قوة شرطة الميناء في المعقل والفاو، والبالغ تعدادها (٢٠٥)، سيتم تزويده بخمسين شخصًا، من بينهم ضباط صف لمراقبة الأمن في مركز الشركة.
النفط في الفاو، لخطورة الوضع هناك على ان تقوم شركة نفط البصرة بدفع مخصصات هذه القوة المزمع إضافتها.[٤٠]

لم يكن النقل الجوي فقط وسيلة للنقل بين القارات والبلدان وإنما أيضًا بين المدن في البلد الواحد. إن أهمية النقل بالطائرة لا تقتصر على نقل الأفراد فقط، بل تشمل أيضًا نقل البضائع، إذ بلغ في بعض الأحيان حجم البضائع المنقولة بوساطة الطائرة أكثر من عدد المسافرين من جهة، ويفوق حجم البضائع المنقولة بواسطة البواخر والسكك الحديد من جهة ثانية. وهذا يحقق انعكاسات إيجابية على مجمل الحركة الاقتصادية في العالم،[٤١] إن مخفر الشرطة الموجود في المطار هو عبارة عن بنكلة لا يمكن أن يكون لائقًا بمطار عالمي كمطار البصرة. الجرائم التي حدثت وفق قانون إدارة اليهود لسنة ١٩٥١ (حالتان قتل عمد، حالة واحدة شروع بالقتل، ثلاث حالات سرقة، حالة واحدة قتل بالخطأ، حالة واحدة إيذاء). كما انتهت محكومية من اتهم بالشيوعية وأفرج عنهم، وهم الآن تحت مراقبة الشرطة.[٤٢]

خامسا: تفتيش مديرية شرطة اللواء

تشكل جهاز الشرطة في لواء البصرة، من مدير شرطة اللواء ومقره في مركز اللواء وهو المسؤول عن حفظ الأمن الداخلي، وتعقب المجرمين وتسليمهم للعدالة، وذلك بغية المحافظة على النظام وتطبيق القوانين، ويساعده عدد من المعاونين في اللواء وفي مراكز الأقضية، يتبعهم عدد من مأموري المراكز في النواحي والمخافر.[٤٣] لذلك باشر أمين خالص بتفتيش مديرية شرطة اللواء بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني١٩٥١، وكان مدير الشرطة نجيب علي قد أشار إلى أن وضع دوائر الشرطة مرتبك جدًا بعد أن قرر تخلية الثكنة في القشلة التي كانت مركزًا لشرطة العشار، ومحل

كراجات السيارات المسلحة والدراجات البخارية، ومحلات التوقيف ودائرة تفتيش الشرطة واسطبلات شرطة الخيالة ومركزها، ودورًا لسكنى صغار كتاب الشرطة ودارًا لمدير الشرطة، وتسليمها إلى دائرة البلدية لإنشاء أسواق عصرية عليها. ولقد تم فعلاً إنشاء (١٦٩ حانوت)، وطلب من مدير الشرطة تخلية المركز والاسطبلات والكراجات والدار التي يسكنها وتسليمها أيضًا، فوقع المدير في حيرة من أمره إذ لم يتمكن من إيجاد محلات تستوعب كل هذه الدوائر ومرافقها. لقد أوضح أنه في حالة عدم العثور على أماكن تفي بالحاجة فإنه قدم مقترحًا وهو استملاك الأرض التي تقع خلف دائرة الكمرك القديمة، في صدر نهر العشار في الساحل الأيمن منه وتعود ملكيتها إلى دائرة الأوقاف.(٤٤)

حالة الأمن لا بأس بها لولا بعض الحالات الفردية التي لا يخلو منها أي لواء، والجرائم التي حدثت خلال هذه السنة هي أقل بكثير من السنة الماضية. يُعزى سبب ذلك إلى تشغيل العديد من الشباب العاطل عن العمل في شركة النفط، وانتباه موظفي الأمن إلى أداء واجباتهم. وخلال التفتيش، استعلم أمين خالص من مدير الشرطة عن السمعة السيئة التي لحقت ببعض موظفي جهاز الأمن (الشرطة)، وأجاب مدير الشرطة أنه في طور التحري عن هؤلاء وسلوكياتهم داخل المؤسسة وخارجها، وأن مديرية الشرطة العامة على علم بهذه الأمور. لقد أوضح خالص أن هؤلاء المقصرين يجب أن ينالوا حقهم في العقوبة، لأن موظفي الأمن موكول إليهم حياة الناس وأعراضهم وأموالهم. فإذا ما تغلغل الفساد فيهم، سيفتقد الأمن، وتسوء الإدارة ويصبح الناس غير آمنين على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم. (٤٥)

وأيد خالص مقترح مدير الشرطة بتعيين معاون لمدير الشرطة في الفاو، وكذلك الزبير، بسبب ازدياد أعداد السكان في هاتين الناحيتين، فضلًا عن سكن هذه المناطق عشائر مختلفة لوجود شركة النفط وموظفين كثر عاملين فيها .ورأى المفتش أمين خالص أن وجود أربع سيارات شرطة في اللواء قليل، لأن كل قضاء وناحية بحاجة إلى سيارة للشرطة، ولمركز اللواء وحده بحاجة إلى سيارتين للدوريات الليلية على الطرق التي لا ينقطع السير فيها كطريق القرنة–البصرة، والفاو–بصرة، والبصرة–الزبير .بناءً على ذلك، يتطلب الأمر من السيارات مراقبة حالة الأمن والحيلولة دون وقوع حوادث السلب والنهب فيها قبل وقوعها.(٤٦)

سادسا: غرفة تجارة البصرة

أرسلت غرفة تجارة البصرة كتابها المرقم (2204)في 4/12/1951 إلى وزارة الاقتصاد ووزارة المالية .ما جاء في الكتاب أن عدداً من تجار السكر المستوردين تذمروا بسبب قيام الحكومة ببيع السكر الذي استوردته بسعر 198) دينار للطن الواحد(، في حين أن السكر الذي في مخازنهم سبق أن استوردوه وكان سعر شراؤه أكثر من 85)دينار للطن الواحد (بعد إضافة الرسوم

الجمركية مضافاً إليها التأمين، فيصبح سعر الطن الواحد حوالي 113دينار .فكيف سيتسنى لهم بيعه في حين أن الحكومة تبيع بسعر 98دينار؟ إن هدف الحكومة من الاستيراد هو زيادة الاحتياط من مادة السكر لأنها تخشى قلتها في الأسواق العراقية، ولكن لم تحدث أي أزمة لحد الآن .وإن كانت الحكومة مصرة على بيعه، فالأولى بها أن توزع سعر تكليفه على المستوردين الذين استوردوا هذه المادة بأسعار عالية ليخفف عنهم فرق السعر بعض ما أصابهم من أضرار نتيجة لخسائرهم به.(٤٧)

إن قيام الحكومة باستيراد المواد وبيعها لحسابها فيه أضرار كثيرة على الخزينة وعلى المستهلكين وعلى التجار .لأن العديد من التجار المستوردين سيقلصون من استيرادهم لهذه المادة وقد يتركون مجال الاستيراد ويتوجهون إلى مجالات عمل أخرى .وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى فقدان البلاد لمركزها التجاري بالنسبة لعلاقاتها بالبلاد الخارجية وستقل الضرائب الجمركية التي كانت تتدفق على خزينة الدولة .على سبيل المثال، لن يجد المستهلك حاجته من تلك المادة في السوق نظرًا لإحجام التجار عن استيرادها خوفًا من منافسة الحكومة لهم، وفي الوقت نفسه تكون الأسواق خالية أيضًا من المواد الحكومية المستوردة.(٤٨) ولا يغيب عن البال بطء الإجراءات الحكومية عندما يراد استيراد مادة مما يجعل الأسواق خالية منها مدة من الزمن فترتفع أسعارها وتنشط عمليات التهريب والسوق السوداء، والحكومة تحارب هذين الشيئين. أيدت غرفة تجارة البصرة وجهة نظر المستوردين بشأن تأجيل بيع السكر وتخزينه مدة معينة من الزمن لوقت الحاجة، وهذا الأمر يؤمن الهدف الذي استهدفته الحكومة من استيراد المادة المذكورة. إن المستوردين سيتعرضون حتماً لأضرار بالغة في حالة انتهاج الحكومة هذا الأسلوب. ويتضح مما سبق تشعب وظائف المفتشين الإداريين، بحيث خولهم نظام التفتيش الاطلاع على مفاصل إدارية كثيرة، وتفتيش الألوية المعنية وكتابة التقارير عنها وإرسالها إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.(٤٩)

سابعاً: تفتيش مديرية سجن البصرة

تقع بناية السجن المركزي في الطريق المؤدي للزبير يقابل المستشفى الملكي في منطقة باب الزبير، يحتوي على العديد من الغرف وورش الخياطة والنجارة والصيانة فضلا عن فرع من البريد المركزي في العشار وهذا الفرع كان يسمى ببريد السجن المركزي،(٥٠) وعند زيارة أمين خالص لإدارة السجن المركزي الذي كان يديره خليل إسماعيل، خاطب وزارة الشؤون الاجتماعية بتعديل راتب الموظف العامل في السجن، وأغلبهم من خريجي المدارس العالية، وقسم آخر لديه أولاد ومصاريف. ليكون العدل والإنصاف مبدأ يسير عليه الجميع، أي مساواة رواتب الموظفين ببقية الوزارات. وكانت

تغذية المساجين حسب ما طلبنا: إدخال الفواكه والخضروات والجبن والزبدة والحليب والبيض والدبس، وعدم الاكتفاء بتقديم اللحوم للمساجين أربع أيام في الأسبوع، لاسيما وأن السجن من المؤسسات التهذيبية. في السجن يوجد ٤٠٠ سجين و٧٨ موقوف، منهم ١٠ نساء والباقي رجال. أما بالنسبة للأحكام فكانت كالتالي: إعدام (١)، مؤبد (٦)، شاق (٩٠)، مديون (٤٠)، حبس بسيط (٥٨)، حبس شديد (١٧٠). وفيما يخص بناية السجن بصورة عامة، فكانت وفق رأي أمين خالص جيدة ماعدا ضيق غرف التوقيف، ولا توجد أية شكاوى من السجناء.[٥١]

المبحث الثالث: تقارير أمين خالص عن تفتيش نواحي وأقضية لواء البصرة

١- تفتيش مديرية ناحية المدينة

ويحدها من الشرق قضاء القرنة، ومن الغرب قضاء ذي قار، ومن الشمال حدود لواء العمارة، ومن الجنوب قضاء الزبير، وهي تحتوي على قسم من ضفة نهر الفرات والضفة اليسرى من نهر دجلة،[٥٢] باشر بتفتيش بناية مدير الناحية فالح ناصر الثاقب. خريج كلية الحقوق العراقية الصندوق موجود به(١٣٢ دينار و٥٥٦ فلس) المشاريع العمرانية منحت وزارة الداخلية بموجب المرسوم(٣) لسنة ١٩٥١ مبلغا وقدره(٢٤٠٠ دينار) لتبليط الشارع من السوق إلى نهر الفرات ماراً بسراي الحكومة وقد اعلن عنه لإعطائه بالمناقصة كما منح مجلس اللواء العام للناحية مبلغا وقدره(٣٦٣٠ دينار) لغرض إنشاء مستوصف في قرية العلوان. ومبلغ اخر وقدره(٨٩٣) لتجفيف المستنقع الذي يقع في قصبة مركز الناحية قرب السراي. وتخصيص(٣٠٠٠دينار لتحسين مياه الشرب) في الناحية،[٥٣] أما عن الحالة الصحية، فإن أهم الأمراض المتوطنة في هذه الناحية هي الملاريا والتراخوما والزحار الأميبي. ورغم كثرة الحملات الصحية لمكافحة الملاريا، فلا تزال منتشرة بين الناس. وآمل أن تزود مستوصفات الناحية بالأدوية المطلوبة، ويدير المستوصف عبدالجبار خزعل. فيما يخص الحالة الأمنية، كانت من أبرزها قضية كريم الراضي من عشيرة الجنانية، المحكوم عليه بالإعدام منذ أيام الاحتلال البريطاني الثاني للبصرة عام ١٩٤٤، وتمكن من الهرب من السجن قبل تنفيذ حكم الإعدام عليه. انضم إليه مجرمون مثل سويجت بن ربيع الذي يسكن نهر صالح، وكاظم بن هبيل، وكانوا يتنقلون بين لوائي العمارة والمنتفك وناحية المدينة، واستقروا في سوق الشيوخ عند بيت ريسان الكاصد. كانوا يقطعون الطريق ويسلبون الناس الأموال والبضائع. أرجو أن تتوحد جهود متصرفيتي لوائي المنتفك والبصرة لإلقاء القبض عليهم وتسليمهم للعدالة. [٥٤] كما تطرق أمين خالص إلى طرق المواصلات، ذاكراً أن الطريق الموصل بين مركز القضاء وناحية المدينة والذي صُرف عليه مبلغاً جسيماً قدره (3000)دينار ليس لربط الناحية بالقضاء، بل تحول

معظمه إلى الخراب والدمار .وجوده وإكماله ضروري جداً في حالة حدوث شغب أو فوضى، مما يستوجب إرسال قوة لتهدئة الأوضاع .لذا، يجب إكماله.[٥٥]

ب-تفتيش ناحية السيبة

وصل أمين خالص صباح يوم 28 تشرين الثاني 1951 إلى ناحية السيبة وباشر بالتفتيش، وكان مدير الناحية محمد الحياني .ورصدت الأموال التي كانت بحوزة صندوق الناحية (611,689)دينار وهي مطابقة لدفتر اليومية . ومن الأمور السلبية التي أشار إليها أمين خالص أنه لم يتم تصليح أجزاء متصدعة في بناية سراي الناحية، على الرغم من أن أمين خالص قد بعث سابقاً بتقرير تفصيلي إلى وزارة الداخلية بتاريخ 5/12/1950والمرقم .(31) وعليه لابد من الاستماع لمهندس الأشغال .أما عن الحالة العمرانية، فقد منحت وزارة الداخلية حسب مرسومها المرقم (3) لسنة 1951 مجلس بلدية الناحية مبلغاً وقدره (1200,-) دينار لإنشاء علوة للخضروات، وأخرى للحوم والأسماك .ولقد وضعت الإنشاءات في المناقصة ولم يقدم أحد لإعطاء أوراق المناقصة من المتعهدين، وفي حالة لم يقدم أحد الأشخاص للمناقصة فإن المجلس سيضعها أمانة .هذا من جانب، ومن جانب آخر، أبلغ مدير الناحية أمين خالص أن هذا المبلغ قليل ولا يكفي لإنشائه، ولذلك سيضيف عليه من موجودات صندوق البلدية .كما خصص مجلس اللواء العام مبلغاً وقدره 900) دينار (لإنشاء جسر على نهر العلوة في ناحية السيبة .وقد أنشئ جسر حديدي على نهر السيبة قرب دائرة الجمارك لربط القرى الجنوبية بمركز الناحية وهي الشلهة البحرية، الزيادية، الدويب، ومحيلة، وأن هذا الطريق يمكن وصله إلى الفاو في حال تم عمل جسور مشابهة له لربط مركز الناحيتين ببعضهما على ساحل شط العرب.[٥٦] ولقد كانت موجودات الصندوق كالتالي:

المصروفات والموجودات والأمانات	المبالغ
الموجود مع المدور	٢٧٥٢ دينار و١١٧ فلس
المصروف خلال الشهر	٣٨ دينار و٢٦٠ فلس
أمانات في خزينة القضاء	٢٧١٢ دينار و٦٥٧ فلس
أمانات في خزينة القضاء	٢٦٤٣ دينار و٧٧٥ فلس
المجموع	٨١٤٥دينارو١٨٠٩ فلس

((الجدول من عمل الباحثة))

اطلع أمين خالص على كتاب مديرية الكمارك والمكوس العامة والمؤرخ في ١/ ايلول ١٩٥١ والمرقم(١٠٤٥٧) والمعنون إلى المتصرف محمد الحياني[٥٧] يشكر فيه جهوده في تعقب المهربين والقبض على الأموال المهربة والبالغة (٧٠٠٠ دينار). ومن ذلك يتضح لنا أن التهريب في هذه الناحية قليل جدًا بفضل جهود مدير الناحية ومعاونه. أما عن الشؤون الصحية في الناحية، فقد كان فيها مستوصف صحي يديره الدكتور وفيق كامل السامرائي، وأهم الأمراض المتوطنة هي الملاريا والتراخوما والدزنتري، وأن الأدوية توشك على النفاد والمستوصف بشكل عام يفتقد للمراهم باختلاف أنواعها وحبوب الأسبرين وقطرة العين (أرجيول). يتراوح عدد المراجعين من المرضى للمستوصف يوميًا بين (٤٠-٥٠). أما عن الشؤون الخاصة بشرطة الناحية، فقد كان يدير مركز الشرطة نائب المفوض شاكر توفيق، ومجموع أفراد القوة التي تعمل معه أربعة وعشرون فردًا موزعين على المخافر. لقد حدثت خلال هذه السنة أربع سرقات فقط، وأن عدد نفوس الناحية من الذكور (٧٨٧٩ نسمة) والإناث (٨٣٣١ نسمة). نستنتج من هذه الإحصائية أنه لكل (٤٠٥٢ نسمة) حدثت جريمة واحدة.[٥٨] وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن سكان الناحية يتمتعون بقدر كافٍ من تماسك البنية الاجتماعية لأفرادها، البعيدين عن الانحراف الأخلاقي وبعيدين عن الحياة العبثية والعشوائية، وينشدون الأمن والأمان.

أما بشأن التهريب بين العراق وإيران، فقد قام عبد الكريم مهدي سميسم بإرسال رسالة إلى محسن القزويني، مدير جمارك ومكوس البصرة .كان أمين خالص قد اطلع على مضمونها، والمتضمن صورة كتاب مديرية جمارك ومكوس البصرة المرقم .(672) المدير في كتابه يعترف بوجود التهريب سواء كان بصورة فظيعة أو لم يكن كذلك .وعلى ما يبدو أن أمين خالص كان يرى أن الإنقاص من البضائع الموضوعة في نظام العبور على الحدود هو تهريب .فضلاً عن تفريغ وشحن البضائع باستعمال الغش، فهو أيضاً يندرج تحت بند التهريب .كما أن مدير الجمارك والمكوس فاته ملاحظة تقريري عندما قلت" :إن مدير الناحية ومأمور الشرطة يفيدان، رغم الجهود المبذولة من قبل شرطة الجمارك والشرطة المحلية وموظفي الحدود، فإن تهريب الأموال من الكويت وبالعكس جار بصورة فظيعة.))[٥٩]

وأردف خالص أن ذلك ما أخبرني به هذان الموظفان المسؤولان، وأن اعتقادي كان مبنيًا على هذا الإخبار. فلو كنت أعلم بصورة حقيقية من هم الموظفون المتفقون مع المهربين وكان هناك حادثة معينة، لكنت قد استعملت ما خولني إياه نظام التفتيش الإداري مما يجب اتخاذه بشأن أولئك الموظفين. وأن التهريب مقارنة مع السنوات السابقة قد قل كثيرًا. أثنيت على جهود المدير نفسه، ولا أعلم من أين جاء له وجود التناقض في تقريري ذاك، هل من ثنائي عليه، رغم اعترافه

بوجود التهريب في كتابه الجوابي في آن واحد. كما أنني لم أطلب إليه أن يجيب على اعتقاد أو ظن كما يفيد. ولكني طلبت إليه أن يضاعف الجهود ليمحو اعترافه بوجود التهريب، كما أنني أشكره لتزويدي بالمعلومات التي أوردتها في تقريري الذي أثنيت به عليه.[٦٠]

ب- تفتيش ناحية الزبير

كانت ناحية الزبير مسرحًا مهمًا للتهريب إلى دول الجوار، خاصة الكويت والسعودية، كما وصفها أمين خالص .كانت المواد المهربة تشمل العطور وورق السكائر اللف، لارتفاع أسعارها في العراق .إلا أن الجهود التي بُذلت والتي تبذل من سلطة إدارة الجمارك وشرطتها قد خففت من حدة التهريب بصورة ملموسة .الخدمات المقدمة لهذه الناحية قليلة، ما عدا علوة الخضروات التي استُعملت ككراج للسيارات ببدل إيجار وقدره 260) دينار (سنويًا .أكمل مدير الناحية الحديقة العامة بعد أن تبرعت شركة نفط البصرة.[٦١] بحفر بئر ارتوازي لسقي هذه الحديقة وقد خصصت البلدية مبلغا لشراء مضخة لسقايتها. حالة الأمن مستتبة في جميع أنحاء الناحية بصورة مرضية ولابد من ذكر جهود مدير شرطة الشعيبة والزبير لتعاونهما في إضفاء الأمن والتي أدت إلى الهدوء والاستقرار.[٦٢]

بالنسبة لتقارير عام 1952 والسنوات التي جاءت بعدها، جاءت أكثر تفصيلاً وتشعبًا، الأمر الذي يدل على تطور وضع التفتيش الإداري في لواء البصرة .واتضح ذلك من خلال صلاحية المفتشين، وفي الوقت نفسه توسيع دائرة الجهات التي ينبغي على المفتش دراستها ورفع التقارير عنها .فعلى سبيل المثال، طلبت وزارة الداخلية منهم ضرورة الاعتناء بدراسة موضوعات تخطيط المدن وتصاميمها المقترحة، فضلاً عن مشاريع تصريف المياه وأمور النقل العام ومصلحة الإطفاء، والاهتمام بالإذاعة والموضوعات المطروحة من خلالها، خاصة البرامج التوعوية للحفاظ على البيئة والنظافة .طبقًا لتعليمات الوزارة الآنفة الذكر، فقد تضمن تقرير أمين خالص لقضاء أبي الخصيب أكثر من ثلاث وعشرين فقرة خاصة بوصف حدود القضاء، ومشاريع الري والمشاريع الصحية والتعليمية.

١-تفتيش قضاء أبي الخصيب

يعد قضاء أبي الخصيب أقرب الأقضية من الناحية الجغرافية إلى مركز لواء البصرة، حيث يبعد عنه(١٨كم) وهو من الأقضية المشتهرة بزراعة النخيل والأشجار الدائمة الخضرة، ويتكون من عدد من القرى والأنهار [٦٣] وتتبعه نواحي الفاو والسيبة وشط العرب.[٦٤]

التقى أمين خالص بعد وصوله إلى قائمقامية أبي الخصيب بإبراهيم الرفيعي قائمقام القضاء، وناقش الطرفان أمور القضاء العمرانية التي تستوجب الاهتمام بها من قبل الوزارة، لأن القضاء

يشغل مساحة جغرافية شاسعة وتحتاج إلى خدمات كثيرة .وأن المبالغ الواصلة للقضاء من مجلس اللواء العام ومن وزارة الداخلية بموجب المرسوم المرقم (3) لسنة 1951هو كالتالي:

6000) دينار (من وزارة الداخلية لإنشاء سوق عصرية للحوم والأسماك والخضروات .وخصص مبلغ 2210)دينار (من مجلس اللواء العام لإنشاء سدة أمام جسر باب رمانة، ومبلغ 5000) دينار (من مجلس اللواء العام لتبليط الطريق الكائن على نهر أبي الخصيب في باب سليمان . وخصص 2000)دينار (لإنشاء جسر على نهر خوز، وخصص مبلغ 400)دينار (لإنشاء جسر جيكور، في حين خصص مبلغ وقدره 3630) دينار (لغرض بناء مستوصف في قرية حمدان.[٦٥]

وناقش أمين خالص مع قائمقام أبي الخصيب احتياج القضاء لتخصيص مبلغ في ميزانية مجلس اللواء العام لدفن المستنقع الكائن في قرية ناحية الفاو، لأنه مضر بصحة السكان لوقوعه بين بيوت الأهالي .وكانت الحالة الصحية للمستوصف، الذي يديره الدكتور عدنان إسماعيل، تشير إلى أن عدد المراجعين يوميًا يتراوح بين 130–120مريضًا يعانون من الأمراض المستوطنة مثل الديدان والملاريا والتراخوما .وأشار إلى أن بناية المستوصف مشبعة بالرطوبة وأرضيته منزوعة الطابوق، مما يصعب تنظيفه وتعقيمه ما لم تُستبدل، فضلًا عن أنه ملوث .كما يعاني المستوصف من نقص حاد في الأدوية .بناء على ذلك، لفت أمين خالص نظر رئاسة صحة اللواء لزيارته وتزويده بالأدوية والمعقمات.[٦٦]

أما عن الحالة الأمنية في القضاء، فإن الأمن مستتب وحركة التهريب أقل من السابق، كما لا توجد دعاوى عشائرية في مركز القضاء .وقد زيد عدد أفراد الشرطة إلى 16شرطياً .لا توجد حركات سياسية هدامة، وتوقفت حركة التهريب وتم القضاء عليها بفضل قيام الشرطة والإدارة بواجباتهما الرسمية على أكمل وجه، مما يدل على زيادة هيمنة سلطة الحكومة المحلية على أوضاع القضاء المذكور .لا يوجد في القضاء أحد من الأجانب سوى في ناحية الفاو وموظفي ومستخدمي شركة النفط، سوى الإيرانيين الذين يفدون إلى هذا القضاء بدون جواز سفر ويتراوح عددهم 200) فرد (شهريا) [٦٧] ، وأن وظيفة معاون الشرطة كانت بيد عبد القادر حسن، وملاك القوة للقضاء (٥١ فرد) موزعين على مخافر القضاء والمركز. وقد حصلت منذ مطلع هذا العام عدة جرائم وهي كالتالي: خمسة حوادث قتل، واحدة اغتصاب، اثنان اختلاس، أربعة سرقة، وواحدة خطف. وذكر أمين خالص في مذكرته التي بعثها إلى وزارة الداخلية أنه لا يوجد في القضاء أحد من الأجانب

سوى في ناحية الفاو، وهم من موظفي ومستخدمي شركة النفط. كما أشار إلى عدم وجود تهريب الأفراد، سوى الإيرانيين الذين يفدون إلى هذا القضاء بقصد زيارة العتبات المقدسة.[٦٨] ويدير مستشفى أبي الخصيب العام هاشم علاوي .لقد زودت المستشفى بجناح للأمراض الصدرية وجناح ثانٍ لأمراض الأطفال .هم بحاجة إلى استكمال الأسرة والمعدات الطبية، والمستشفى بحاجة إلى ثلاثة أطباء :الأول اختصاص الأنف والأذن والحنجرة، الثاني للأمراض العصبية، وطبيبة لأمراض النساء والتوليد .أما عن قلة الأدوية، فقد شكا المدير لأمين خالص أنه يزود المراكز الصحية والمستوصفات بالأدوية الموجودة في مستشفى البصرة كي لا يبقى مرضى تلك الوحدة الصحية بدون علاج. [٦٩]

٢-تفتيش ناحية الفاو

بعد مباشرة أمين خالص لتفتيش ناحية الفاو بتاريخ 11آب 1952، والتي كانت تحت إدارة عيسى القرطاس، احتوى تقريره على العديد من المشاكل والمعوقات التي أثرت على سير عمل الناحية .من بين تلك المشاكل عدم استلام الناحية لحصتها المالية من مجلس اللواء العام ومجلس الإعمار، فضلاً عن عدم استلامها للقسط الثاني من حصتها المقررة من وزارة النفط من رسوم البنزين الحكومي، بالرغم من أن وزارة الداخلية قد منحت الناحية حصتها من البنزين والنفط .وفق المرسوم رقم (3) والمؤرخ في 7كانون الأول 1952، إلا أن التأخير في الصرف كان صادراً من وزارة المالية.[٧٠]

قدَّم مدير الناحية شكواه إلى أمين خالص عن تأخر وصول المياه الصالحة للشرب إلى الناحية، وكثرة الأمراض بسبب اضطرار الأهالي لشرب المياه غير الصالحة للشرب)الملوثة .(وأخبره خالص أن مديرية الميناء العامة قد خصصت 150) ألف دينار (لغرض تزويد الناحية بالمياه الصالحة للشرب، فضلاً عن إيصال الكهرباء إلى الناحية، وتبليط الطريق العام المؤدي إلى قرية المسلحة من هذه الناحية.[٧١]

وفي إطار الحالة الصحية، يوجد في الناحية مستشفى تابع لمديرية الميناء العامة، ويقوم المستشفى بتقديم الرعاية الصحية لسكان الناحية على أتم وجه. أبرز الأمراض المنتشرة في الناحية هي الملاريا والديدان المعوية والبلهارزيا. وعزا أمين خالص انتشار هذه الأمراض بالدرجة الأساس إلى المياه الملوثة في الناحية. أما عن الحالة الأمنية في الناحية، فمقارنة مع عدد نفوس الناحية

البالغ (٢٢٣٩١ نسمة)، كانت نسبة الجرائم لكل (٢١٣٩) نسمة جريمة واحدة. وتوصل أمين خالص إلى أن مدير مركز شرطة الناحية، مجيد عزت العبيدي، كان يقوم بأداء واجبه على أتم وجه وأكمل صورة، فضلاً عن وجود مساعديه من الشرطة والبالغ عددهم (١٤ شرطياً). بالرغم من ذلك، فإن العدد غير كافٍ بسبب سعة الرقعة الجغرافية للناحية من جهة، وعدم وجود وسائل تعقب للجناة براً ونهراً. أوصى أمين خالص في تقريره المرفوع لوزارة الداخلية بضرورة توفر سيارة مسلحة وزورق بخاري لحفظ الأمن في المياه العراقية وتعقب المهربين من الإيرانيين.[٧٢]

٣-تفتيش ناحية الهارثة

مدير الناحية مطيع حسن علي، وهو أحد خريجي كلية الحقوق .وحسب التقرير المرفوع إلى وزارة الداخلية، ذكر أمين خالص أنه لا يوجد أي تغيير في هذه الناحية .وقد عزا أمين خالص الإهمال الذي أصاب الناحية إلى عدم تخصيص مبالغ لتطويرها من قبل مجلسي الإعمار واللواء.[٧٣] أما عن الناحية الحكومية للبناية، فلا تصلح أن تكون مقرًا للسراي، لأن غرفها رطبة وقديمة ولا يفصلها جدار عن مستوصف الهارثة .هذا الأمر أدى إلى عزوف نساء الناحية عن مراجعة المستوصف، على الرغم من وجود عدد من الدور المخصصة للإيجار، التي تعود عائديتها إلى عبدالعزيز المانع، والتي يتراوح مبلغ إيجارها بين 6-5) دنانير شهريًا .(وهي صالحة لتكون مستوصفًا خاصًا تؤمه النسوة على اختلاف طبقاتهن.[٧٤] وفيما يخص المشاريع العمرانية، فقد منحت وزارة الداخلية بلدية الهارثة مبلغًا وقدره 2400) دينار(، وذلك لغرض توسيع طريق مركز الناحية وتبليطه وتحسين الطريق الذي يربط مركز الناحية بالطريق العام المؤدي إلى مركز لواء البصرة .يتألف سكان الهارثة من أفراد العشائر الذين تحرروا من أنظمتهم القديمة القائمة على أسس الفصل العشائري والدكة العشائرية والديات واستوطنوا فيها .يتبع بعض سكان الناحية الشيخ سالم الخيون،[٧٥] ولقد وصف تقرير أمين خالص أحوال العشائر في ناحية الهارثة بحالة من الهدوء والسكينة وخاصة بعد توقف النزاع بين عشيرتي الكرامشة والحمادنة بعد حسم قضاياهم من الفصول والديات.[٧٦]

ويبدو أن قلة النزاعات العشائرية في الناحية كانت بسبب ضعف التمسك بالعادات العشائرية ولجوء السكان إلى القانون .ولذلك، فإن الدعاوى العشائرية وفق نظام منازعات العشائر أصبحت قليلة وتابعة لظروف خاصة.

٤- تفتيش قضاء القرنة

التقى أمين خالص لدى زيارته التفتيشية لقضاء القرنة في 4تشرين الأول 1952بقائمقام قضاء القرنة، السيد شوكت أحمد .بالنسبة لدعاوى العشائر، واحدة مدنية والأخرى جزائية، وقد نظرت بهما الإدارة وهما قريبتا الإنجاز . وأوضح أمين خالص أن مركز الشرطة يحتاج إلى تعيين مفوض بدلاً من نائب العريف الذي يديره .مجموع نفوس القضاء 61508)نسمة (ونسبة الجرائم في القضاء 4% بالنسبة لعدد النفوس .وأشاد خالص بمدير ناحية السويب (مركز القضاء)، والتي كانت تحت إدارة جاسم حمودي عبيدة، وهو أحد خريجي كلية الحقوق.(٧٧)

أما عن الحالة العمرانية فقد تضمن تقرير أمين خالص المبالغ المتحصلة من مجلس اللواء العام إلى هذا القضاء المبالغ الاتية وكيفية صرفها ١٠٠٠٠ دينار لإنشاء مدرسة ابتدائية كاملة للبنين في قرية بني منصور، ومبلغ ٣٦٣٠ دينار لإنشاء مستوصف في قرية العلوان، ومبلغ ١٥٥٥٠٠ دينار من مجلس الاعمار لإنشاء مدرسة ابتدائية للبنين في مركز القضاء.(٧٨)

ومن المشاكل التي يعاني منها القضاء هي مشروعي الماء والكهرباء. فقد أُنيطت إدارة هذين المشروعين بمديرية الميناء العامة. وقد أخبر القائمقام أمين خالص أن المشروعين تم فصلهما من الإدارة المحلية وتحويلهما إلى مديرية الميناء العامة، إثر ازدياد شكاوى المواطنين لعدم وصول المياه الكافية إلى منازلهم. كما أن أغلب أنابيب المياه متفجرة داخل الأرض، وتحجر الطين داخل الأنابيب يؤدي إلى كثرة انقطاعها وعدم وصولها بكميات كافية للمواطنين. وفي حالة وصولها للمنازل، تصل مختلطةً بالطين، وهذا ما أدى إلى انتشار الأمراض بين السكان. لذلك، حاول قائمقام القضاء إقناع أمين خالص بعودة إدارة المشروعين إلى الإدارة المحلية لأنه الحل الأمثل والأنجح. وأبدى أمين خالص سعادته بالحرص والمتابعة التي وجدها عند القائمين على شؤون القضاء.(٧٩)

الخاتمة

تطورت قوانين التفتيش الإداري العراقي عقب عام 1948، فأصبحت تقارير المفتشين الإداريين تتناول مختلف النواحي الإدارية .أما معلومات تقارير التفتيش الإداري خلال عقد الخمسينيات وما بعدها فقد جاءت أكثر تفصيلاً، الأمر الذي دل على تطور وضع التفتيش الإداري وتشعب مهامه .يتضح ذلك من خلال تعليمات وزارة الداخلية الموجهة إلى المفتشين الإداريين، ورغبتها في زيادة صلاحيات المفتشين، وفي الوقت ذاته توسيع دائرة الجهات التي ينبغي على المفتش دراستها ورفع التقارير عنها .لقد كان لتقارير المفتشين الإداريين دور كبير في تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبلدية في العراق بصورة عامة، وكان لتقارير أمين خالص عن أحوال البصرة بصورة خاصة خلال المدة (1952–1951)شأن كبير في تلافي العديد من المشكلات في الدوائر الحكومية الرسمية في اللواء، مثل شؤون بلدية البصرة الخاصة بالمشروعات الخدمية النهرية، والتي كان لها دور كبير ومهم في تحسين الواقع الخدمي لأفراد المجتمع البصري . مثل تعبيد الطرق والشوارع الداخلية في البصرة بهدف ربط مركز المدينة بالأقضية والنواحي التابعة لها .كانت رؤية الحكومة المحلية (متصرفية البصرة) تتوافق مع رؤية أمين خالص في أن الهدف من إنشاء الجسور كان لاجتياز العوائق الطبيعية التي قد تكون برية أو مائية، وكري الأنهار، فضلاً عن الحد من ظاهرة التهريب التي كانت منتشرة على الحدود العراقية–الإيرانية وعلى الحدود العراقية–الكويتية، لأنها باتت تهدد الاقتصاد الوطني بوصفها تحدياً مستمراً للأنظمة والقوانين المالية والاقتصادية، ولا يمكن للأمن المجتمعي أن يتوفر في حالة انتشارها.

الهوامش

(١) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، نظام التفتيش الإداري في العراق، رقم الملفة(٤٢٦٩)، ١٥ شباط،١٩٢٣.

(٢) أنس عبداللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الإداري في العراق١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية /جامعة المستنصرية،٢٠١٥، ص٤٦.

(٣) قانون دعاوى العشائر: وهو القانون المكلف بحسم لحسم المنازعات المدنية والجزائية التي تقع بين أفراد العشائر حسماً سريعاً على وفق العادات السائدة بينهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: مؤلف مجهول، قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية، بغداد،١٩٢٢، ص١.

(٤) عبدالمحسن السعدون: ولد في ذي قار سنة ١٨٧٩، كان والده متصرفا للواء الناصرية، أرسل إلى مدرسة العشائر في إسطنبول سنة ١٨٩٨، ودخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني عينه السلطان عبدالحميد الثاني مرافقاً له، وأصبح يحمل رتبة بيك باشي مقدم سنة ١٩٠٥ عين نائبا عن لواء المنتفك في مجلس المبعوثين بين عامي١٩١٢-١٩١٤، وفي عام ١٩٢٢ عين وزيرا للعدلية في الوزارة النقيبية الثانية توفي منتحرا في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩..للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، ٢٠٠٥، ص٧٧.

(٥) كورنواليس وبولي اتش س ميجر وادموند س س جي ويلسن دبليو س اف ميجر وديتشبيرن وبري اي ايس ولونكريك ولويد اتش اي وهيجكوك اي. وغيرهم للمزيد من التفاصيل ينظر: أنس عبداللطيف طه حسين، المصدر السابق، ص٥٣.

(٦) أنس عبداللطيف طه حسين، المصدر السابق،س٤٥.

(٧) أنس عبداللطيف طه حسين، المصدر السابق،ص٥٥.

(٨) الوقائع العراقية، العدد٨٢٣، ٦كانون الثاني١٩٣٠.

(٩) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٦، ص٥٦٦.

(١٠) الوقائع العراقية، العدد١٢٧٤، ١٧ تموز١٩٣٣.

(١١) صلاح علي حسن، حماية الحقوق العمالية دور التفتيش واثره في تحسين شروط العمل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠١٣،ص ٢٨٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

(١٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج، ١٩٨٨،ص٢٩٨.

(١٤) عبدالله القصاب: ولد في بغداد عام 1900، ونشأ في كنف والده في سامراء، وأكمل دراسته في بغداد حيث التحق بمدرسة الحقوق عام 1922، وتخرج منها عام .1926عُين مديرًا لناحية الحيرة في

1928، وقائمقام في أبي صخير أواخر عام .1932عمل بعد ذلك مميزًا في مديرية العشائر العامة بوزارة الداخلية عام 1936، وفي عام 1941عُين متصرفًا للواء كربلاء وتدرج في المناصب إلى أن عمل وزيرًا في وزارة أرشد العمري عام .1946توفي عام .1962لمزيد من التفاصيل، انظر :مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص .114

(١٥) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، الملفة٧٥٠٣، الموظفون الإداريون ١٩٤٠-١٩٤١،ص٣٠.

(١٦) اضطرابات عام ١٩٤٨ وقعت اضطرابات بغداد في كانون الثاني .1948الاحتجاجات كانت من تخطيط النظام الملكي من أجل تجديد المعاهدة البريطانية-العراقية لعام 1930التي جعلت العراق محمية بريطانية .كان نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، يخطط لتجديد معاهدة 1930، وإن كانت بصيغة منقحة، والتي ربطت العراق بالمصالح البريطانية، وسمحت بحركة غير مقيدة للقوات البريطانية على الأراضي العراقية، ووفرت حماية كبيرة للنظام الملكي العراقي الذي نصبته بريطانيا .لمزيد من التفاصيل، انظر :سعدي يونس السوداني، وثبة كانون الوطنية 1948في الصحافة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ والتراث العلمي، جامعة بغداد، .1979

(١٧) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، نظام التفتيش الإداري في العراق، رقم الملفة٤٢٦٩/١٥ شباط١٩٢٣.

(١٨) عبدالمجيد حسن الغزالي، البصرة في العهد الوطني، مطبعة الهدف،١٩٤١، ص٩٦.

(١٩) أمين خالص: ولد أمين خالص في بغداد عام ١٨٩٧، نشأ بها ودخل الكتاتيب وتخرج من مدرسة الحقوق وأول منصب تولاه مديرا لناحية الاعظمية وتولى متصرفية لواء الحلة ثلاث مرات، تولى السلك الإداري في الألوية العراقية منذ عام ١٩٢٤، كما عين متصرفا للواء ديالى، عين متصرفا على لواء الموصل في ١٥/اذار١٩٤٨ تقاعد علم ١٩٥٣، توفي عام ١٩٦٥. نقلا عن : جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، ج٢، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٣، ص٨٧. ؛ حاتم بديوي الشمري، أخبار المحافظات في صحيفة حمورابي دراسة وصفية ، مجلة مركز بابل ، العدد١،٢٠١١، ص٩٤.

(٢٠) د.ك. و، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية ، رقم الملفة (١٩٠) العدد (٥٦) بتاريخ ١٠/تشرين الثاني١٩٥١.

(٢١) من بينهم الملاحظ الفني حسن محمد رؤوف وكاتب الطابعة جاسم حمادي وموزع البريد وعامل تنظيف ولاتزال وظيفة معاون محاسب شاغرة.

(٢٢) د.ك .و. الوحدة الوثائقية، تفتيش مديرية واردات اللواء العدد٥٨ بتاريخ ١٢/ تشرين الثاني رقم الوثيقة٨٥٥٦/٣٢٠٥٠.

(٢٣) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، تفتيش مركز اللواء العدد٥٧، بتاريخ ١١ تشرين الثاني١٩٥١.

(٢٤) علي جبار درويش، لواء البصرة في العهد الملكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الأنسانية، جامعة بغداد،٢٠٢٣،ص٩٢.

(٢٥) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، رقم الملفة(٨٥٩٦) العدد (٧٢) بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، وزارة الداخلية بالإشارة إلى كتاب متصرفية لواء ٣٣١٠ في ١٩٥١/ ١٢/٢٦.

(٢٨) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧١٦٩/ ٣٢٠٥٠، و ١٢، ١٩٥٠، عنوان الملفة ،تقارير التفتيش الإداري عن الوضع المالي و الاقتصادي في لواء البصرة ، ص ١٣.

(٢٩) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٦١١٧، ٣٢٠٥٠ / ١٩٥١، تقارير التفتيش الإداري في قضاء ابي الخصيب ،ص ٥.

(٣٠) سيد نور السيد سعيد.

(٣١) كتاب صادر من وزارة الداخلية /مديرية العشائر العامة رئاسة مجلس التمييز العشائري وفق القرار ١٩٥١/٩٠ بتاريخ ٧/اذار ١٩٥١. يخول قائمقام ابو الخصيب بضرورة الزام سيد نور السيد سعيد بتعهد حسن السلوك بضمان نقدي وقدره خمسمائة دينار لمدة ثلاث سنوات.

(٣٢) رجب بركات: ولد في البصرة في قضاء ابي الخصيب عام ١٩٢٦ وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها .ثم دخل كلية الحقوق في بغداد عام 1947وتخرج منها عام .1951انتسب إلى صفوف حزب الاستقلال وتدرج في مناصبه الإدارية، ومنها الهيئة الإدارية للحزب وأمور المحاسبة في اللجنة العليا .ثم عمل في عدد من الوظائف الحكومية ابتداءً من مدير مصلحة نقل الركاب في البصرة عام 1952، ثم مشاور قانوني ومنصب حاكم البلدية، وبقي فيها أكثر من 25سنة، وأحيل على التقاعد عام .1981 لمزيد من التفاصيل، انظر :فراقد داود سلمان الشلال، صحيفة البريد البصرية دراسة تاريخية، دار كشكول للنشر، الموصل، 2024، ص .22

(٣٣) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) العدد (٦٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١.

(٣٤) علي جبار درويش، المصدر السابق، ص١٢٦

(٣٥) علي جبار درويش، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣٦) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ١٥/تشرين الثاني/ ١٩٥١.

(٣٧) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ٢١/تشرين الثاني ١٩٥١.

(٣٨) تأسس هذا الحزب في البصرة في قضاء أبي الخصيب في عام ١٩٣٣، برئاسة عبدالقادر السياب، وكان معه عمر الحاج يوسف وغالي زويد وآخرون للمزيد من التفاصيل ينظر: فاروق صالح

العمر وليلى ياسين الأمير، بدايات الفكر السياسي الحديث في البصرة١٩٢٩-١٩٤١،دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٩.

(٣٩) أميرة رشك، التنظيمات الحزبية والصراع السياسي في البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة البصرة،١٩٩٩، ص٧٨.

(٤٠) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٥٨٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ٢١/تشرين الثاني ١٩٥١.

(٤١) حيدر كمونة،أهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، موقع جريدة المدى.

(٤٢) وكان منهم سيد صالح سيد ياسين ، وإبراهيم منصور، وخيري بن علي، ومحمد بن حسين، وعبد الحسن جبار واخرين د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٥٨٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ٢١/تشرين الثاني ١٩٥١.

(٤٣) عبدالمجيد حسن الغزالي، المصدر السابق،ص٩٨.

(٤٤) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٧١)، ١/كانون الاول١٩٥١.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦). العدد(١)، تاريخ٤/كانون الاول،١٩٥١.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) ، العدد٥٩، الموضوع تفتيش سجن البصرة المركزي، ١١/تشرين الاول،١٩٥٢.

(٥١) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) العدد (٦٩) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني١٩٥١.

(٥٢) عبدالرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ص١٨٥.

(٥٣) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،كانون الثاني١٩٥١.

(٥٤) المصدر نفسه

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، الموضوع: تفتيش ناحية السيبة العدد(٦٩) ٢٩/تشرين الثاني١٩٥١.

(٥٧) محمد الحياني: ولد في قضاء الدجيل ١٩٢٣، تعلم القرآن في صباه في الكتاتيب، ثم أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بلدته، انتقل بعدها إلى العاصمة بغداد حيث أكمل الدراسات العليا، ونال عدة

مناصب حكومية إدارية كان آخرها متصرف لواء البصرة أبرز أعماله التي خلدته هو قيامه بتوزيع الأراضي السكنية على المواطنين في منطقة حملت اسمه وهي الحيانية، ، توفي في حادث سقوط طائرة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف ١٣ نيسان، عام ١٩٦٦..للمزيد ينظر ويكيبديا، الموسوعة الحرة.

(٥٨) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) ،العدد٦٩، بتاريخ ٢٩/تشرين الثاني،١٩٥١.

(٥٩) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) ،الموضوع: تقرير التفتيش الإداري ٩تشرين الثاني١٩٥٢صادر من مديرية الكمارك والمكوس العامة بغداد إشارة إلى كتاب المفتش الإداري والمكوس البصرة ١٩٥١/١٢/٣١ تعيين عدد من الموظفين الأكفاء في الحدود لمنع التهريب.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) تأسست شركة نفط البصرة من شركات نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة وسجلت في لندن في ٢٢ تموز ١٩٣٨،وهي شركة متخصصة في إنتاج وتصدير النفط الخام وتنتج الشركة النفط الخام من حقلي الرميلة الجنوبي والزبير، وكان مقر الشركة في منطقة العشار وتحديداً قرب ساعة سورين. للمزيد ينظر: توفيق ياسين موحي، شركة نفط البصرة المحدودة ١٩٣٨-١٩٨٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة البصرة،٢٠٠٩، ص٥٧-٥٨.

(٦٢) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٧٥)،بتاريخ٣١/كانون الاول١٩٥٢.

(٦٣) أهم القرى السبيليات وباب سليمان وباب طويل والحمزة وابو مغيرة ومهيجران وحمدان ويوسفان وعويسان ونهر خوز والسراجي وجيكور والفياضي وكوت الزين، أما الأنهار فهي الخورة والسراجي ونهر جاسم والكباسي وكتيبان وأبو مغيرة وغيرهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسين صالح العبود، أبو الخصيب في ماضيها القريب، البصرة، جيكور للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص٣٥.

(٦٤) حامد البازي، البصرة كما هي، مجلة التاجر، غرفة تجارة البصرة، العدد١٣، السنة٢،كانون الاول،١٩٦٨، ص١٨.

(٦٥) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،العدد(٧٣)، تفتيش قضاء ابي الخصيب، بتاريخ ٩،كانون الاول،١٩٥٢.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) كاظم باقر العلي، تقارير المفتشين الإداريين مصدرا لدراسة تاريخ البصرة المعاصر(١٩٣٣-١٩٥٨)، شبكة المعلومات الدولية، شبكة اخبار البصرة الثقافية، الرابط .www0.basrahcity.net

(٦٨) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،العدد(٧٣)،بتاريخ٩/كانون الاول،١٩٥٢.

(٦٩) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش رئاسة صحة اللواء، العدد (٥٩)، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني، ١٩٥١.

(٧٠) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، مديريات الاقضية والنواحي، التسلسل(٢٣٠) تاريخ١١،اب١٩٥٢.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الفاو، العدد(٣٧)بتاريخ ٣اب١٩٥٢.

(٧٣) اشار أمين خالص إلى مقترحاته التي تقدم بها إلى وزارة الداخلية حول امكانية تطوير ناحية الهارثة ووفق التقرير المرقم(٢٠) والمؤرخ في ٢٣/تشرين الثاني١٩٥٠.

(٧٤) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الهارثة، العدد (٢٠) بتاريخ ١٣/اب ١٩٥٢.

(٧٥) الشيخ سالم الخيون: شيخ قبيلة بني أسد ومن الشيوخ المشهورين في العراق عرف بموالاته للإنجليز أثناء احتلالهم العراق مطلع القرن العشرين ، لكنه سرعان ما انقلب عليهم ، واستخف بالحكم الذي أقاموه في العراق ، فثار على الحكومة التي بادرت إلى إرسال وزير الداخلية آنذاك عبدالمحسن السعدون لقوات الشرطة التي قامت بقمع تمرده في ١٧ كانون الاول ١٩٢٤ ، حوكم الخيون أمام المحكمة الكبرى في البصرة فحكمت علية بالسجن مدة ثلاث سنوات ، وبعد مدة توسط أمره لدى ملك فيصل الأول وبعض شيوخ عشائر فعفي عنه على أن يقيم في الموصل ويقضي مدة محكوميته فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية ، موسوعة المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٦٢٧١.

(٧٦) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الهارثة، العدد(٢١) بتاريخ١٣،اب١٩٥٢.

(٧٧) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، مديريات الاقضية والنواحي، التسلسل(٢٧٠)، بتاريخ٤/تشرين الاول،١٩٥٢.

(٧٨) د.ك. و، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش قضاء القرنة، العدد(٦٨)بتاريخ٢ ايلول١٩٥٢.

(٧٩) المصدر نفسه.

المصادر

أولا: الوثائق غير المنشورة

١. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الهارثة، العدد(٢١) بتاريخ١٣، اب١٩٥٢.

٢. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، مديريات الاقضية والنواحي، التسلسل(٢٧٠)، بتاريخ٤/تشرين الاول،١٩٥٢.

٣. د.ك. و، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش قضاء القرنة، العدد(٦٨)بتاريخ٢ ايلول١٩٥٢.

٤. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الفاو، العدد(٣٧) بتاريخ ٣اب١٩٥٢. ٥-د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش مديرية ناحية الهارثة، العدد (٢٠) بتاريخ ١٣/اب ١٩٥٢.

٥. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،العدد(٧٣)،بتاريخ٩/كانون الاول،١٩٥٢.

٦. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تفتيش رئاسة صحة اللواء، العدد (٥٩)، بتاريخ ١٢ تشرين الثاني، ١٩٥١.

٧. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، مديريات الاقضية والنواحي، التسلسل(٢٣٠) تاريخ١١،اب١٩٥٢.

٨. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،العدد(٧٣)، تفتيش قضاء ابي الخصيب، بتاريخ ٩،كانون الاول،١٩٥٢.

٩. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) ،العدد٦٩، بتاريخ ٢٩/تشرين الثاني،١٩٥١.

١٠. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، الموضوع: تفتيش ناحية السيبة العدد(٦٩) ٢٩/تشرين الثاني١٩٥١.

١١. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)،كانون الثاني١٩٥١.

١٢. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) ، العدد٥٩، الموضوع تفتيش سجن البصرة المركزي، ١١/تشرين الاول،١٩٥٢.

١٣. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦) العدد (٦٩) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني١٩٥١.

١٤. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦). العدد(١)، تاريخ٤/كانون الاول،١٩٥١.

١٥. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٧١)، ١/كانون الاول١٩٥١.

١٦. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٥٨٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ٢١/تشرين الثاني ١٩٥١.

١٧. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ١٥/تشرين الثاني/ ١٩٥١.

١٨. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة(٨٥٩٦)، العدد(٦٠) بتاريخ٢١/تشرين الثاني ١٩٥١.

١٩. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، رقم الملفة(٨٥٩٦) العدد (٧٢) بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٥.

٢٠. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، وزارة الداخلية بالإشارة إلى كتاب متصرفية لواء ٣٣١٠ في ١٢/٢٦/ ١٩٥١.

٢١. د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٧١٦٩/ ٣٢٠٥٠، و ١٢، ١٩٥٠، عنوان الملفة ،تقارير التفتيش الإداري عن الوضع المالي و الاقتصادي في لواء البصرة ، ص ١٣.

٢٢. د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ، ٦١١٧، ٣٢٠٥٠ / ١٩٥١، تقارير التفتيش الإداري في قضاء أبي الخصيب.

٢٣. د.ك .و. الوحدة الوثائقية، تفتيش مديرية واردات اللواء العدد٥٨ بتاريخ ١٢/ تشرين الثاني رقم الوثيقة٨٥٥٦/٣٢٠٥٠.

٢٤. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، تفتيش مركز اللواء العدد٥٧، بتاريخ ١١ تشرين الثاني١٩٥١.

٢٥. د.ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، نظام التفتيش الإداري في العراق، رقم الملفة١٥/٤٢٦٩ شباط١٩٢٣.

٢٦. د.ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، الملفة٧٥٠٣، الموظفون الإداريون١٩٤٠-١٩٤١.

٢٧. د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، نظام التفتيش الإداري في العراق، رقم الملفة(٤٢٦٩)، ١٥ شباط،١٩٢٣.

ثانيا: الموسوعات

١. حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية ، موسوعة المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٧.

٢. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، لندن، ٢٠٠٥.

ثالثا: الكتب العربية والمترجمة

١. جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، ج٢، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٣.

٢. صلاح علي حسن، حماية الحقوق العمالية دور التفتيش وأثره في تحسين شروط العمل، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،٢٠١٣.

٣. عبد المجيد حسن الغزالي، البصرة في العهد الوطني، مطبعة الهدف،١٩٤١، ص٩٦.

٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج، ١٩٨٨.

٥. عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

٦. فاروق صالح العمر وليلى ياسين الامير، بدايات الفكر السياسي الحديث في البصرة١٩٢٩-١٩٤١، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣.

٧. فراقد داود سلمان الشلال، صحيفة البريد البصرية دراسة تاريخية، دار كشكول للنشر، الموصل،٢٠٢٤.

٨. مؤلف مجهول، قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية، بغداد،١٩٢٢،

٩. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٦.

١٠. ياسين صالح العبود، ابو الخصيب في ماضيها القريب، جيكور للطباعة والنشر، البصرة، ٢٠١٧.

رابعا: رسائل الماجستير والأطاريح

١. اميرة رشك، التنظيمات الحزبية والصراع السياسي في البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة البصرة،١٩٩٩.

٢. توفيق ياسين موحي، شركة نفط البصرة المحدودة ١٩٣٨-١٩٨٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة البصرة،٢٠٠٩.

٣. سعدي يونس السوداني، وثبة كانون الوطنية ١٩٤٨ في الصحافة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ والتراث العلمي ، جامعة بغداد ،١٩٧٩.

٤. علي جبار درويش، لواء البصرة في العهد الملكي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الأنسانية، جامعة بغداد،٢٠٢٣.

٥. أنس عبداللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الإداري في العراق١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية /جامعة المستنصرية،٢٠١٥.

خامسا: الصحف والمجلات

١. جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد٨٢٣، ٦كانون الثاني١٩٣٠.

٢. جريدة الوقائع العراقية، العدد١٢٧٤، ١٧ تموز١٩٣٣.

٣. حامد البازي، البصرة كما هي، مجلة التاجر، غرفة تجارة البصرة، العدد١٣، السنة٢، كانون الاول،١٩٦٨، ص١٨.

٤. حاتم بديوي الشمري، اخبار المحافظات في صحيفة حمورابي دراسة وصفية، مجلة مركز بابل ، العدد١،٢٠١١،

شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

١. كاظم باقر العلي، تقارير المفتشين الإداريين مصدرا لدراسة تاريخ البصرة المعاصر (١٩٣٣-١٩٥٨)، شبكة المعلومات الدولية، شبكة اخبار البصرة الثقافية، الرابطwww0.basrahcity.net.

٢. حيدر كمونة، اهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، موقع جريدة المدى .

Sources

First: Unpublished documents

1-D.K.W., Documentary Unit, Ministry of Interior files and the Directorate of Al-Hartha looked at, Issue (21) .dated 13 August 1952

2-D.K.W., Documentary Unit, Royal Court files, Directorates of the Prophetic Cause, Chronology (270), .dated 4 October 1952

3-D.K.W., Documentary Unit, Ministry of Interior files, Discover Qurna District, Issue (68) dated 2 September .1952

4-D.K.W., Documentary Group, Ministry of Interior files, and looked at Al-Faw Directorate, Issue (37) dated .3 August 1952

5-D.K.W., Documentary Unit, Ministry of Interior files and the Directorate of Al-Hartha looked at, Issue (20) .dated 13 August 1952

6-D.K. And, the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue (73), dated .December 9, 1952

7-D.K.W., the only documents, the Ministry of Interior files, review of the health of the brigade, issue (59), .dated November 12, 1951

8-D.K.W., the Documentary Unit, the Royal Court files, the Directorates of the Districts, sequence (230), dated .August 11, 1952

9-D.K.W., the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue (73), discovered .the district of Abi Al-Khaseeb, dated December 9, 1952 10- D.K.W., the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue 69, dated .November 29, 1951

10-D.K.W., Documentary Unit, Interior Ministry Files, File No. (8596), Subject: Inspection of Al-Siba District, Issue (69), November 29, 1951 .

11-D.K.W., Documentary Unit, Interior Ministry Files, File No. (8596), January 1951 .

12-D.K.W. Documentary Unit, Interior Ministry Files, File No. (8596), Issue 59, Subject: Inspection of Basra Central Prison, October 11, 1952 .

13- D.K.W. Documentary Unit, Interior Ministry Files, File No. (8596), Issue (69), dated November 27, 1951. 15- D.K.W., Documentary Unit, Interior Ministry Files, File No. (8596). Issue (1), dated December 4, 1951. 16- D.K. And, the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue (71), 1/December 1951 .

14-D.K.W., the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (5896), issue (60) dated 21/ November 1951 .

15-D.K.W., the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue (60) dated 15/ November 1951 .

16-D.K.W., the Documentary Unit, the Ministry of Interior files, file number (8596), issue (60) dated 21/ November 1951 .

20-D.K.W., the Documentary Unit, file number (8596), issue (72) dated 15/12/1951 .

21-D.K.W., Documentation Unit, Ministry of Interior Files, Ministry of Interior with reference to the letter of the Governorate of Brigade 3310 on 12/26/1951 .

22- D.K.W., Documentation Unit, Ministry of Interior Files, File Sequence, 7169/32050, and 12, 1950, File Title, Administrative Inspection Reports on the Financial and Economic Situation in Basra Brigade, p. 13.

23- D.K.W., Documentary Unit, Ministry of Interior Files, File Sequence, 6117, 32050/1951, Administrative Inspection Reports in Abu Al-Khaseeb District.

24- D.K.W. Documentary Unit, Inspection of the Directorate of Revenues of the Brigade, Issue 58, dated 12/November, Document No. 32050/8556.

25- D.K.W., Documentary Unit, Inspection of the Brigade Center, Issue 57, dated 11 November 1951.

26- D.K.W. Documentary Unit, Royal Court Files, Administrative Inspection System in Iraq, File No. 4269/15 February 1923 .

27- D.K.W., Documentary Unit, Ministry of Interior Files, File 7503, Administrative Employees 1940-1941.

28- D.K. W., Documentary Unit, Administrative Inspection System in Iraq, File No. (4269), February 15, 1923

Second: Encyclopedias

1-Hussein Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties, Encyclopedia of Knowledge, Beirut, 2007.

2-Mir Basri, Political Figures in Modern Iraq, Part 1, London, 2005 .

Third: Arabic and Translated Books

1-Jaafar Al-Khalili, This is How I Knew Them, Part 2, Al-Zahraa Press, Baghdad, 1963 .

2-Salah Ali Hassan, Protection of Labor Rights, the Role of Inspection and Its Impact on Improving Work Conditions, Dar Al-Jamiah Al-Jadida, Alexandria, 2013.

3-Abdul Majeed Hassan Al-Ghazali, Basra in the National Era, Al-Hadaf Press, 1941, p. 96 .

4-Abdul Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Part 1, 1988 .

5-Abdul Razzaq Al-Hasani, Iraq, Past and Present, Dar Al-Rafidain for Printing and Publishing, Beirut, n.d.

6- Farouk Saleh Al-Omar and Laila Yassin Al-Amir, The Beginnings of Modern Political Thought in Basra 1929-1941, Dar and Library of Al-Basaer, Beirut, 2013.

7- Faraqed Dawood Salman Al-Shalal, Al-Basra Post Newspaper, a Historical Study, Dar Kashkul for Publishing, Mosul, 2024 .

8-Anonymous Author, Civil and Criminal Tribal Lawsuits Law, Baghdad, 1922 ،

9-Henry Foster, The Emergence of Modern Iraq, translated and annotated by Salim Taha Al-Tikriti, Al Ahliya for Publishing and Distribution, Jordan, 2006.

10-Yassin Saleh Al-Aboud, Abu Al-Khaseeb in its Recent Past, Jikur for Printing and Publishing, Basra, 2017 .

Fourth: Master's Theses and Dissertations

1- Amira Rashk, Party Organizations and Political Conflict in Basra, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Basra, 1999 .

2-Tawfiq Yassin Muhi, Basra Oil Company Limited 1938-1980, a historical study, unpublished master's thesis, College of Arts/University of Basra, 2009 .

3-Saadi Younis Al-Sudani, The National Leap of 1948 in Iraqi Journalism, unpublished master's thesis, Institute of History and Scientific Heritage, University of Baghdad, 1979 .

4- Ali Jabbar Darwish, Basra Brigade in the Royal Era, unpublished master's thesis, Ibn Rushd College of Education for Humanities, University of Baghdad, 2023.

5- Anas Abdul Latif Taha Hussein, The Administrative Inspection Function in Iraq 1932-1958, unpublished master's thesis, College of Basic Education/Al Mustansiriya University, 2015 .

Fifth: Newspapers and Magazines

1- Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Baghdad, Issue 823, January 6, 1930 .

2-Al-Waqa'i' Al-Iraqiya Newspaper, Issue 1274, July 17, 1933 .

3-Hamed Al-Bazi, Basra as it is, Al-Tajer Magazine, Basra Chamber of Commerce, Issue 13, Year 2, December 1968, p. 18 .

4- Hatem Badawi Al-Shammari, News of the Governorates in the Hammurabi Newspaper, a Descriptive Study, Babylon Center Magazine, Issue 1, 2011 ،

International Information Network (Internet)

1-- Kazem Baqer Al-Ali, Reports of Administrative Inspectors as a Source for Studying the Contemporary History of Basra (1933-1958), International Information Network, Basra Cultural News Network, link www0.basrahcity.net

2-Haider Kamouna, The Importance of the Sector